A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.60
8 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/49/L.37/Rev.1

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة

بيان من الأمين العام

أولا - الأنشطة المقترحة في مشروع القرار وعلاقتها ببرنامج العمل المعتمد للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

١ - بموجب أحكام الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٥ من منطوق مشروع القرار، ستعمد الجمعية العامة إلى ما يلي:

"تطلب الى الأمين العام أن يمكن اللجان الإقليمية ذات الصلة من دعم الأنشطة الرامية الى تنسيق تنفيذ نتائج المؤتمر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق جملة أمور منها توفيرالاستقلال اللازم والموارد الكافية لمكاتبها ومراكز عملياتها دون الإقليمية، مع مراعاة عملية تحقيق اللامركزية" (الفقرة ١٢)،

"تطلب أيضا الى الأمين العام أن يكفل توافر قدرة معززة لدى برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاضطلاع، وفقا لولايته، بالبحث والتحليل اللازمين لاستكمال أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل" (الفقرة ١٣)،

"تطلب كذلك من الأمين العام أن ينشئ، داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، كيانا محددا بوضوح ويتمتع بالأهلية والكفاءة، مع إمداده بما يلزم من الموارد وبعدد من الموظفين من الفئة الفنية وموظفي الدعم للاضطلاع بمهامه الواسعة التنوع من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل على نطاق المنظومة، على أساس استخدام الموارد بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، وفقا لأحكام الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل" (الفقرة ١٥).

٢ - وتجدر ملاحظة أن الفقرتين ١٢٣ و ١٣٤ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المشار إليه في فقرات منطوق مشروع القرار التي اقتُبست منه فقرات أعلاه، فيما يلي نصهما:

"١٢٣ - من الضروري لمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل أن ينشأ كيان محدد تحديدا واضحا يتمتع بالأهلية والكفاءة داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لتقديم الدعم بخدمات الأمانة لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات. وتحقيقا لذلك، ينبغي توفير الموارد اللازمة، على أساس من استخدام الموارد بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، لإنجاز المهام التالية:

"(أ) تقديم الدعم بخدمات الأمانة الفنية الى العمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات المتصلة برصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل؛

"(ب) العمل كمركز للاتصال والتنسيق بين الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل؛

"(ج) إعداد التقارير المقرر تقديمها الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بشأن تنفيذ برنامج العمل بناء على المدخلات المقدمة من جميع المصادر المختصة؛

"(د) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، الى الأنشطة الأخرى المنبثقة من برنامج العمل."

"١٣٤ - وينبغي تمكين كل لجنة من اللجان الإقليمية ذات الصلة من دعم الأنشطة الإقليمية الرامية الى تنسيق تنفيذ نواتج المؤتمر على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك توفير ما يلزم من الاستقلال وما يكفي من الموارد لمكاتبها ومراكز عملياتها دون الإقليمية مع مراعاة العملية الجارية لتحقيق اللامركزية. ويستلزم هذا ما يلي:

"(أ) مساعدة المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة في تعزيز التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

"(ب) العمل كمركز اتصال بين وكالات الأمم المتحدة وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في نيويورك، وبين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي."[١]

٣ - وتجدر أيضا ملاحظة أنه عند اعتماد المؤتمر لبرنامج العمل، قدمت الأمانة إلى المؤتمر بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالفصل دال، الترتيبات المؤسسية ورصد واستعراض مشروع البرنامج، وذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٦ والمادة ١٦ من النظام الداخلي للمؤتمر.

٤ - وتندرج الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر، تحت البرنامج ٤٦، التنمية المستدامة، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، التي اقترحت في سياق آخر تنقيح للخطة المتوسطة الأجل واستعرضتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين (الجزء الثاني) في أوائل هذا العام[٢]. ونظرا للجدول الزمني لعقد المؤتمر، لم تبرمج هذه الأنشطة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

ثانيا - الأنشطة التي ستنفذ والاحتياجات ذات الصلة من الموارد لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

٥ - من المتوقع أن تضطلع الأمانة العامة بالأنشطة التالية لفترة السنتين الحالية في سياق تنفيذ برنامج العمل:

(أ) ستتولى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة المسؤولية عن تعزيز تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا السياق، ستقيم الإدارة اتصالات مستمرة وشاملة مع الموظفين الحكوميين، في كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية، ومع ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمناقشة طرق ووسائل معالجة القضايا ذات الأولوية ومنهاج العمل فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج؛ وتنسيق الأنشطة في إطار البرنامج مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) انظر A/49/6 (Prog. 46)؛ A/49/16 (Part II)، الفقرات ٩٢-٩٥.

واللجان الإقليمية ذات الصلة؛ والمساهمة في أنشطة جمع التبرعات لتعبئة الموارد المالية الكافية، وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١؛ ومواكبة التطورات وجمع المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وستتولى الإدارة أيضا المسؤولية عن مساعدة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في التنسيق على صعيد المنظومة لجوانب تتعلق بتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا السياق، ستتولى الإدارة المسؤولية عن تقديم المعلومات إلى اللجنة بشأن الاحتياجات الجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية وبشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج. وفي النهاية، ستكون الإدارة مسؤولة عن إعداد تقارير شتى وتقديم خدمات موضوعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل. ومن بين التقارير التي ستقدم تقرير سنوي للأمين العام يقدم إلى الجمعية العامة، وتقارير دورية تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة أو مدخلات لها بشأن تنفيذ برنامج العمل في سياق برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة الموضوعي متعدد السنوات، وتقديم تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة عن نتائج الدراسات الاستعراضية للتقدم المحرز والخطوات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل وغيرها وذلك من التقارير ذات الصلة؛

(ب) سيتولى الأونكتاد المسؤولية عن وضع وتنفيذ برنامج موجه للسياسات يهدف إلى تعزيز القدرات التصديرية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك بغية زيادة القوى التنافسية لتلك البلدان في السوق العالمية؛ والقيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ذات الصلة، بتطوير آلية لتحسين ترتيبات التعاون الإقليمي في ميادين التجارة، والنقل البحري والجوي، والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والسياحة، وأعمال المصارف، والتأمينات، وبناء القدرات المؤسسية وللاضطلاع بأنشطة المتابعة اللازمة؛ ورصد الأنشطة المضطلع بها بشأن تنفيذ اتفاقات التجارة متعددة الأطراف التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإجراء دراسات وبحوث بشأن مساندة مشاريع المساعدة التقنية لتلك البلدان؛ وتقديم الدعم الموضوعي والخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالقضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تتولى اللجان الاقليمية المسؤولية عن تنسيق الأنشطة المضطلع بها في سياق تنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الإقليمي ودون الاقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم اللجان الاقليمية بما يلي: رصد العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحاصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة كل منها وإسداء المشورة لها بشأن السياسات والبرامج القطرية المناسبة لدعم تنميتها المستدامة، عند الطلب؛ والاضطلاع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات المالية الإقليمية ودون الإقليمية، بأنشطة تكفل توجيه التدفقات المناسبة من المعونات لتلك البلدان وإقامة نظم معلومات بشأن تلك التدفقات، حسب المانح والبلد المستفيد والوجهة القطاعية؛ ورصد تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية والقطرية في سياق برنامج العمل؛ وتقديم تقارير منتظمة عن الأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الى الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ذات الصلة لها.

٦ - ومن أجل الوفاء على نحو ملائم بالمسؤوليات الواردة أعلاه، سيلزم تعزيز التنسيق القائم والقدرة البحثية بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والأونكتاد واللجنة الإقليمية ذات الصلة.

٧ - وفي هذا السياق وبما يتمشى مع أحكام الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار، سيلزم إنشاء وظيفة إضافية واحدة برتبة ف - ٤، لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا. وستكون كل وظيفة لموظف شؤون اقتصادية سيركز في المقام الأول على تنفيذ برنامج العمل. وستوزع الوظيفة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على المركز التنفيذي لمنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة في فانواتو. وسيساعد شاغلها رئيس المركز في الاضطلاع بمسؤولياته المفصلة في الفقرة ٥ (ج) أعلاه. وستوزع الوظيفة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المقر دون الاقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة في ترينيداد وتوباغو. وسيساعد شاغلها رئيس المكتب في الاضطلاع بالمسؤوليات المفصلة في الفقرة ٥ (ج) أعلاه. وفي اللجنة الاقتصادية لافريقيا، سيكون مكان الوظيفة في مقرها في أديس أبابا في شعبة البحوث الاجتماعية - الاقتصادية والتخطيط التي تتناول الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وسيساعد شاغلها رئيس الشعبة في الاضطلاع بمسؤولياته المفصلة في الفقرة ٥ (ج) أعلاه.

٨ - وبما يتمشى مع الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار، يقترح تعزيز القدرة الموجودة بالأونكتاد فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل عن طريق توفير وظيفة اضافية واحدة برتبة ف-٤ لشعبة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. وسيساعد شاغل الوظيفة رئيس فرع البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية التابع للشعبة في الاضطلاع بمسؤولياته المفصلة في الفقرة ٥ (ب).

٩ - وبما يتمشى مع الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار، يقترح إنشاء وحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة لتقديم الدعم الموضوعي والخدمات الموضوعية لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات والاضطلاع بالمسؤوليات الأخرى المجملة في الفقرة ٥ (أ) أعلاه. ولذلك الغرض، تطلب وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، على أساس أنه عند تنفيذ برنامج العمل، ستعتمد الوحدة أيضا على القدرة الموجودة لدى الإدارة، لا سيما شعبة التنمية المستدامة، كلما ومتى استلزم الأمر ذلك. وتخصص الوظيفة برتبة ف-٥ لرئيس الوحدة الذي سيكون مسؤولا عن الإشراف على عمل الوحدة وتنسيقه في إطار برنامج العمل. وستخصص الوظيفة برتبة ف-٤ لموظف شؤون اقتصادية سيساعد رئيس الوحدة في تنظيم الدعم والخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية والاجتماعات المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا تتعلق بتنفيذ برنامج العمل، وإقامة اتصال مع الوكالات ذات الصلة والمنظمات الحكومة الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمساهمة في إعداد تقارير كل منها.

١٠ - وستكون جميع الوظائف المناقشة في الفقرات ٧-٩ أعلاه وظائف جديدة، تنشأ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وستبلغ التكاليف ذات الصلة ٥٠٠ ٣٨٠ دولار. وبالإضافة الى ذلك، سيلزم توفير مبلغ ١٠٠ ٩٥ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١١ - وبالإضافة الى الموارد من الموظفين المقترحة في الفقرة ٩ أعلاه، سيلزم توفير مبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ لاحتياجاتها التشغيلية. ومن هذا المبلغ، سيُطلب مبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار لخبراء استشاريين في حالة عدم توفر خبرة فنية داخلية لإجراء بحوث محددة، وبصفة خاصة لإعداد تقارير تقدم للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥ في سياق نظرها في قضايا شاملة لعدة قطاعات، ومبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار لعقد اجتماع مخصص لفريق خبراء لإجراء دراسة استعراضية وتقديم توصيات بشأن وضع أرقام قياسية لمدى تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية كمدخل في التقرير ذي الصلة الذي سيقدم الى لجنة التنمية المستدامة؛ وسيلزم مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار لسفر الموظفين للمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، بما في ذلك دورة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

١٢ - وإجمالا، ستبلغ الاحتياجات من الموارد لعام ١٩٩٤ في سياق مشروع القرار ٥٠٠ ٤٦٠ دولار، فيما يلي تفصيلها حسب باب الميزانية:

الباب ٨ -	ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	٥٠٠ ٢٣٠
الباب ١١ ألف -	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٨٠٠ ٦٦
الباب ١٥ -	اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٠٠٠ ٦٦
الباب ١٦ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤٠٠ ٥٣
الباب ١٨ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٠٠ ٤٣
	المجمـــوع	٥٠٠ ٤٦٠

ثالثا - صندوق الطوارئ

١٣ - تجدر ملاحظة أنه، في إطار الإجراءات التي حددتها الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢١١/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أنشئ صندوق للطوارئ لكل فترة من فترات السنتين لاستيعاب النفقات الإضافية الناجمة عن ولايات تشريعية لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتضمن كل بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وكل اقتراح بتقديرات منقحة بدائل لتمويل الأنشطة الجديدة المقترحة من صندوق الطوارئ.

١٤ - ولم يمكن تعيين الأنشطة داخل الأبواب ٨ و ١١ ألف و ١٥ و ١٦ و ١٨ التي يمكن إنهاؤها أو إرجاؤها أو تقليصها أو تعديلها أثناء فترة السنتين من أجل تحديد الوظائف ذات الصلة وغيرها من الموارد لتمويل التكاليف الإضافية الصافية للأنشطة المذكورة أعلاه. وإذا لم تتوفر موارد من صندوق الطوارئ لتمويل هذه الأنشطة، سيرجأ تنفيذ هذه الأنشطة الى فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

رابعا - الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة

١٥ - تُقترح الأنشطة التالية في سياق تنفيذ برنامج العمل، والتي سيجري تأييدها في مشروع القرار A/C.2/37/Rev.1، كي تُعتمد لعام ١٩٩٥ في إطار الأبواب التالية من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥.

الباب ٨ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

جيم - برنامج العمل

٢ - التنمية المستدامة

الفقرة ٨-٧٥ تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "وعلاوة على ذلك، ستتولى الشعبة، عن طريق وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، المسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما اعتمده المؤتمر في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٤٩/- المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بما في ذلك تقديم الدعم الموضوعي والخدمات للعمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات في ذلك الميدان والأنشطة التعزيزية والحفازة فيما يتعلق ببرنامج العمل".

الأنشطة

أولا - التعاون الدولي

تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة: "... وبشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

ثانيا - الخدمات المقدمة الى الهيئات التداولية

(أ) وثائق الهيئات التداولية:

'١' تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة: "... وتقرير الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية حسب أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة"؛

'٢' تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة: "... وتقرير الى لجنة التنمية المستدامة (الدورة الثالثة) بشأن تنفيذ برنامج العمل في سياق برنامجها الموضوعي متعدد السنوات واستعراض القضايا الشاملة لعدة قطاعات"؛

(ب) أفرقة الخبراء المخصصة: يضاف ما يلي في نهاية الجملة: "... فريق خبراء مخصص معني بوضع أرقام قياسية لمدى تأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٥)"؛

الباب ١١ ألف - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جيم - برنامج العمل

البرنامج ١٥ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية والبرامج الخاصة

الفقرة ١١ ألف - ١٢٥ تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "ولدى الاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه، سيجري التشديد على المشاكل المحددة في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واقتراح حلول لها".

الباب ١٥ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

جيم - برنامج العمل

١ - قضايا التنمية وسياساتها

الفقرة ١٥ ألف - ١٧ تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "سيضطلع بتنسيق الأنشطة الاقليمية ودون الاقليمية في سياق تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، سيبدأ رصد العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستحدد برامج مناسبة للمساعدات، وستتخذ تدابير لتشجيع تدفق المعونات الى هذه البلدان".

الباب ١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

جيم - برنامج العمل

٦ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية

الفقرة ١٦-٥٢ تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "سيضطلع بتنسيق الأنشطة الاقليمية ودون الإقليمية في سياق تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، سيبدأ رصد العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستحدد برامج مناسبة للمساعدات وستتخذ تدابير لتشجيع تدفق المعونات الى هذه البلدان".

الباب ١٨ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

جيم - برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١٣- الأنشطة دون الاقليمية في منطقة البحر الكاريبي

الفقرة ١٨-٧١ تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة. "سيضطلع بتنسيق الأنشطة الاقليمية ودون الاقليمية في سياق تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق،

سيبدأ رصد العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستحدد برامج مناسبة للمساعدات، وستتخذ تدابير لتشجيع تدفق المعونات الى هذه البلدان".

١٦ - ورهنا بالمبادئ التوجيهية لاستخدام وتشغيل صندوق الطوارئ، سيطلب الأمين العام اعتمادا اضافيا قدره ٥٠٠ ٤٦٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، فيما يلي تفصيله:

	دولار
الباب ٨	٥٠٠ ٢٣٠
الباب ١١ ألف	٨٠٠ ٦٦
الباب ١٥	٠٠٠ ٦٦
الباب ١٦	٤٠٠ ٥٣
الباب ١٨	٨٠٠ ٤٣

وبالإضافة الى ذلك سيلزم مبلغ ١٠٠ ٩٥ دولار للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تحت الباب ٢٨، الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين، يعادله مبلغ مماثل تحت باب الايرادات ١، الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين.

- - - - -